



أولاً: رصد للمواقف الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية حيال خطة صفقة القرن الأميركية- الإسرائيلية

الباحثون الشباب: منى أبو خضرة،
صلاح الشبيري، شريفة شولور،
معتصم الشول، وسارة سليم

أثار إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب لخطة صفقة القرن الأميركية - الإسرائيلية، ردود فعل متباينة من المجتمع الدولي، غير أنه من الملاحظ بعد الرفض الفلسطيني والعربي لصفقة القرن، أن المواقف الدولية باتت تتجه نحو رفض الصفقة، وفيما يلي المواقف الدولية من الصفقة:

أولاً: مواقف المنظمات الإقليمية والدولية:

1- موقف منظمة التعاون الإسلامي:

جدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، عقب الإعلان عن الخطة، التزام المنظمة المبدئي ودعمها الثابت للجهود الدولية الرامية لتحقيق السلام القائم على رؤية حل الدولتين، وفقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها، بما يؤدي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة، والوصول إلى سلام عادل وشامل، وشدد على أن مدينة القدس الشريف، بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967،

وأن المساس بالوضع القائم التاريخي والقانوني والسياسي لمدينة القدس يُعد انتهاكاً للمواثيق الدولية.

كما رفضت منظمة التعاون الإسلامي التي تضم 57 دولة في اجتماعها الاستثنائي، الذي انعقد في مدينة جدة - السعودية يوم 4 / 2 / 2020 "خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، معتبرة أنها "متحيزة وتتبنى الرواية الإسرائيلية للنزاع، وتفتقر إلى أبسط عناصر العدالة وتدمر أسس تحقيق السلام"، ودعت الأعضاء إلى عدم التعامل مع الخطة أو التعاون مع الإدارة الأميركية لتنفيذها، وشددت على أن "السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط كخيار إستراتيجي لن يتحققا إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك الحق في تقرير المصير والسيادة على المجالين الجوي والبحري".

2- موقف الأمم المتحدة:

صرح المتحدث باسم الأمم المتحدة عقب الإعلان عن الخطة أن المنظمة تتمسك بقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الثنائية حول إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، "تعيثان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على حدود عام 1967" بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة التي تلتزم بها وأن الأمم المتحدة تظل ملتزمة بمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على حل النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية.

كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 4 / 2 / 2020 في مؤتمر صحفي في مقر الأمم المتحدة: "إن موقفنا واضح جداً.. نحن حراس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية"، مضيفاً: "نحن ملتزمون تماماً بحل ينص على الاستناد إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وحدود العام 1967".

2- موقف الاتحاد الإفريقي:

أصدر رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فقي بياناً بتاريخ 4 / 2 / 2020، جدد من



خلاله تضامن الاتحاد الإفريقي مع الشعب الفلسطيني، في سعيه المشروع لإقامة دولة مستقلة ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، حيث انتقد بشدة "صفقة القرن" لأنها أعدت "دون أي تشاور مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني" وتتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتنتهك بشكل خطير الحقوق الأساسية، كما دعا إلى "بذل جهود دولية مخصصة من أجل إيجاد حل عادل ودائم للنزاع، قائم على أساس حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين".

وقد رحب الجانب الفلسطيني بهذا البيان وشدد على أهمية صدوره كونه يأتي قبيل قمة الاتحاد الإفريقي المقررة الأحد 9/2/2020 في أديس أبابا، معتبراً أن البيان يمهد الطريق لتبني القمة الإفريقية "بياناً أو قراراً محدد الملامح يوضح رفض الصفقة من قبل دول الاتحاد الإفريقي".

بدوره، أكد الاتحاد الإفريقي في الدورة 33 للقمة الإفريقية بتاريخ 9/2/2020 في بيانه الختامي على جميع القرارات والمقررات السابقة التي اتخذتها منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، بشأن الوضع في فلسطين والرامية إلى تحقيق سلام وأمن دائمين في الشرق الأوسط، وكررت الدول الإفريقية تأكيدها على ضرورة "إيجاد تسوية سياسية تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود 4 حزيران/ يونيو 1967 مع القدس الشرقية عاصمتها، على أساس حل الدولتين ووفقاً لقرار الأمم المتحدة 194 بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين.

3- موقف الاتحاد الأوروبي:

أكد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيبو ريل في بيان له يوم 4/2/2020، أن "الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً تاماً بالشراكة عبر الأطلسي، ويقدر كل الجهود المبذولة للمساعدة في إيجاد حل سلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني"، موضحاً أن "الاتحاد الأوروبي يذكر بالتزامه بحل الدولتين عن طريق المفاوضات، وعلى أساس حدود عام 1967، مع مبادلة عادلة ومتساوية للأراضي، على نحو متفق عليه بين الطرفين، مع دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة وذات السيادة والقابلة للحياة، يعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن،

واعتراف متبادل على النحو المنصوص عليه في قرارات اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأوروبيين في تموز/ يوليو 2014، "معتبراً أن" مبادرة الولايات المتحدة كما تم تقديمها في 28 / 1 / 2020، تبتعد عن هذه المعايير المتفق عليها دولياً"، وشدد على أنه "لبناء سلام عادل ودائم، يجب حل قضايا الوضع النهائي من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ويشمل ذلك بشكل خاص القضايا المتعلقة بالحدود ووضع القدس والأمن ومسألة اللاجئين"، حيث دعا "الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين إلى إعادة التواصل، والامتناع عن أي أعمال أحادية تتعارض مع القانون الدولي، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوتر، كما عبّر عن شعوره بالقلق بشكل خاص من البيانات المتعلقة باحتمال ضم الأغوار وأجزاء أخرى من الضفة الغربية، موضحاً أنه وتماشياً مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، فإن الاتحاد الأوروبي لا يعترف بسيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة منذ عام 1967، والخطوات تجاه الضم، إذا تم تنفيذها، لا يمكن أن تمر دون التحدي لها، كما أكد أن "الاتحاد الأوروبي سيواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى إحياء العملية السياسية بما يتماشى مع القانون الدولي، الذي يضمن الحقوق المتساوية والمقبولة للطرفين، وسيتواصل مع الطرفين ومع الجهات الفاعلة في المنطقة وجميع الشركاء الدوليين". وأعاد تأكيد أن "الاتحاد الأوروبي أكد التزامه الأساسي بأمن إسرائيل، بما في ذلك ما يتعلق بالتهديدات الحالية والناشئة في المنطقة".

وقد لاقى هذا الموقف ترحيباً من الجانب الفلسطيني، حيث تلقى رئيس دولة فلسطين محمود عباس، يوم 4 / 2 / 2020، اتصالاً هاتفياً من الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، الذي أكد له على موقف الاتحاد الأوروبي الداعم للشريعة الدولية وحل الدولتين على أساس حدود العام 1967 ومواصلة العمل من أجل السلام ودعم بناء المؤسسات الفلسطينية.

فيما انتقد الاحتلال موقف الممثل الأعلى للاتحاد، حيث علقت الخارجية الإسرائيلية على بيانه بقولها "حقيقة أن مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، اختار استخدام لغة التهديد تجاه إسرائيل، بعد فترة وجيزة من توليه منصبه وبعد ساعات فقط من اجتماعاته في إيران، أمر مؤسف وغريب، وأن اتباع هذه السياسات والسلوك هو أفضل وسيلة لضمان تقليص دور الاتحاد الأوروبي في أي عملية".



وكشفت الإذاعة الإسرائيلية العامة يوم 4 / 2 / 2020 أن بعض دول الاتحاد الأوروبي أحبطت نشر بيان مشترك من قبل جميع الدول الأوروبية الـ 27 ضد خطة ترامب والتحذير من العواقب إذا ضمت إسرائيل غور الأردن ومناطق أخرى، مما أدى إلى صدور البيان فقط باسم وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيبوريل، حيث يكفي معارضة إحدى الدول على صياغة متفق عليها حتى يتم إسقاط المقترح.

وكان ممثل الاتحاد الأوروبي قد اعتبر مبادرة الولايات المتحدة عقب الإعلان عنها مباشرة أنها توفر فرصة لإعادة إطلاق الجهود اللازمة أكثر من أي وقت مضى للتوصل إلى حل تفاوضي وقابل للتطبيق للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، مؤكداً أن الاتحاد الأوروبي سيقوم بدراسة وتقييم المقترحات المقدمة. وسيتم ذلك على أساس الموقف الثابت للاتحاد الأوروبي والتزامه الثابت والموحد بحل الدولتين المبني على التفاوض والقابل للحياة والذي يأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، مع احترام جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمتفق عليها دولياً.

4- موقف الأونروا:

في بيان لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) حول صفقة القرن وبيانها عملها، اعتبرت الأونروا أن مرجعيتها تبقى دوماً الجمعية العامة بكامل هيئتها ومستندة إلى القانون الدولي والقرارات الدولية التي تضمن وتحمي مكانة ومطالب اللاجئين الفلسطينيين، وأنه لا نية للوكالة بإنهاء عملها ولا بتسليم مهامها لأي جهة كانت وستستمر في التواجد على الأرض، موضحة أن الدعوة لإنهاء عملها قبل معالجة جذور القضية وإحقاق الحقوق يضرب بعرض الحائط آمال ملايين اللاجئين الفلسطينيين وهي دعوة باطلة.

ثانياً: مواقف الدول منفردة:

1- على المستوى الأوروبي:

بشكل عام، عارضت الصفقة معظم الدول الأوروبية بلغة تتفادى فيها انتقاد الإدارة الأميركية، فيما تلقت بعض الدول الأوروبية الصفقة بشكل إيجابي كالمملكة المتحدة،

والذي يفسر موقفها في ضوء خروجها من الاتحاد الأوروبي والصفقات التجارية المحتملة مع الولايات المتحدة، وكذا بولندا والنمسا اللتين أثنتا على جهود إدارة ترامب وذهبت إلى حد القول إن الصفقة "تشكل أساساً قيماً لإجراء مناقشة متعمقة بين طرفي الصراع، الإسرائيليين والفلسطينيين. وفيما يلي عرض موجز لمواقف الدول الأوروبية المعلنة:

موقف المملكة المتحدة:

بعد أن اعتبرت رئاسة الوزراء بالمملكة المتحدة أن خطة الرئيس الأميركي يمكن أن تكون خطوة إيجابية، أعقب ذلك بيان لوزير الخارجية البريطاني، أوضح فيه أن الخطة اقترح جاد يعكس وقتاً وجهداً كبيرين". وقال "إننا نشجعهم (الزعماء) على إعطاء هذه الخطط أهمية حقيقية ودراستها بإنصاف، واستكشاف ما إذا يمكن أن تشكل خطوة أولى على طريق العودة إلى المفاوضات". وأضاف إن "الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين هم وحدهم الذين يمكنهم تحديد ما إذا كانت هذه المقترحات تفي باحتياجات شعبيهما". وأكد في بيانه "إن اتفاقاً للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يؤدي إلى تعايش سلمي يمكن أن يفتح آفاق المنطقة برمتها، وأن يمنح الجانبين فرصة لمستقبل أفضل"، غير أن وزير الخارجية البريطاني أعلن بتاريخ 2020 / 1 / 30، أن المملكة المتحدة قلقة إزاء التقارير حول احتمال إقدام إسرائيل على خطوات لضم أجزاء من الضفة الغربية، مؤكداً، أن أي خطوات أحادية الجانب من هذا القبيل ستكون مضرّة للجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام، وتتناقض مع القانون الدولي، ومضيفاً إن أي خطوات لتغيير الوضع الراهن لا يمكن اتخاذها دون اتفاق ناجم عن مفاوضات بين طرفي النزاع، أي عن الفلسطينيين والإسرائيليين.

من جانب آخر، وقع 133 عضواً في البرلمان البريطاني على رسالة، طالبوا فيها رئيس الوزراء بوريس جونسون برفض "صفقة القرن" التي نشرها الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

موقف ألمانيا

دعا وزير الخارجية الألماني "هايكو ماس" إلى مقاربة متوازنة لكسر الجمود واعتبر أن



"حل الدولتين الناتج عن التفاوض والمقبول من كلا الجانبين، فقط هو الذي يمكن أن يؤدي إلى سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين".

موقف فرنسا

أكدت فرنسا في بيان لوزارة الخارجية: أن فرنسا ترحب بجهود الرئيس ترامب وستدرس بعناية خطة السلام التي قدمها، مؤكدة بأن حل الدولتين، وفقاً للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً، ضروري لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

إسبانيا

في تشابه كبير مع الموقف الفرنسي، أعلنت وزارة الشؤون الخارجية الإسبانية، أن "حكومة إسبانيا ستدرس الاقتراح الذي قدمه الرئيس ترامب في ضوء التزامها بحل الدولتين، وقرارات الأمم المتحدة والمعايير المتفق عليها دولياً بشأن النزاع الممتد بين إسرائيل وفلسطين. وأضافت إن هناك حاجة ملحة لإسرائيل وفلسطين لصفقة تأخذ في الاعتبار تطلعات كل منهما. وإن المفاوضات المباشرة بين الطرفين يجب أن تتم بدعم ومراقبة المجتمع الدولي. وأعربت إسبانيا عن استعدادها لمواصلة العمل مع شركائها الأوروبيين والدوليين للتوصل في النهاية إلى حل عادل ودائم للصراع بين إسرائيل وفلسطين، وهو ما سيشكل مساهمة أساسية في السلام الإقليمي. حسب بيان الوزارة.

إيطاليا:

أعربت الحكومة الإيطالية عن ترحيبها بالجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، ولكنها شددت على أن "حل الدولتين يظل الأفق الأكثر عدلاً واستدامة" على الرغم من أنه "يتطلب مساراً طويلاً ومعقداً لإعادة بناء الثقة والاستعداد المتبادل للحوار بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. ونوهت بأنها ستقيم بعناية محتويات اقتراح واشنطن، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وتماشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مؤكدة أن الحكومة الإيطالية على الاستعداد لدعم عملية تفاوض، مع الأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة للطرفين، من أجل الإسهام في الاستقرار والأمن بمنطقة الشرق الأوسط.

إيرلندا

تبنى وزير خارجية إيرلندا موقفاً قوياً رافضاً للصفقة، حيث اعتبر بأنه "لا يمكن الوصول إلى حل ناجح للنزاع، إلا إذا تم ضم كلا الطرفين على قدم المساواة ويمكنهما العمل معاً من أجل التوصل إلى نتيجة متفق عليها. كما عبّر عن قلق عميق إزاء التعليقات التي أدلى بها رئيس الوزراء نتنياهو بشأن توسيع السيادة الإسرائيلية على غور الأردن وعلى المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية. وأضاف، "اسمحوا لي أن أكون واضحاً - إن ضم الأرض بالقوة محظور بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. سيكون مثل هذا الإجراء خطوة حاسمة وبعيدة عن اتفاقيات أوسلو، التي وقعها الطرفان، والتي عملت إيرلندا بلا كلل لدعمها لأكثر من 25 عاماً. وهذه المقترحات ستكون أيضاً خطوة حاسمة بعيداً عن الالتزام بحل متفق عليه بين الطرفين؛ حل يمكن أن يدعمه المجتمع الدولي ككل.

بولندا

أصدر وزير الخارجية جاسيك تشابوتوفيتش بياناً أشاد فيه بجهود إدارة الرئيس دونالد ترامب الرامية إلى حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وقال: "لاحظت كشف النقاب عن الجزء السياسي من خطة السلام. إلى جانب مكونه الاقتصادي، وأعتقد بأنها تشكل قاعدة قيمة لمناقشة متعمقة بين طرفي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني"، آملاً أن يتم هذا الحوار قريباً وأن يؤدي إلى التوصل إلى اتفاق يرضي التطلعات المشروعة لكل من إسرائيل وفلسطين، وبما يتماشى مع المعايير المتفق عليها دولياً واحترام القانون الدولي. ودعا جميع الشركاء في عملية التسوية إلى التحليل البناء للأفكار المقترحة.

النمسا

رحبت النمسا بالإفراج عن الخطة الأميركية، معربة عن أملها في أن تجلب زخماً جديداً لعملية السلام في الشرق الأوسط التي وصلت إلى طريق مسدود لفترة طويلة جداً. ودعت الطرفين إلى بدء المفاوضات على أساس هذه الخطة تحت قيادة الولايات المتحدة بهدف تحقيق حل الدولتين.



النرويج

أصدر وزير الخارجية النرويجي "إيني إريكسن سوريد" بياناً أكد فيه على بقاء المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها مشاركة النرويج على المدى الطويل في الجهود المبذولة لتحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين دون تغيير، وأن الطريقة الوحيدة لتحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين هي من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض.

وأضاف إنه يجب أن تعكس أي مبادرة لإعادة تنشيط عملية السلام المعايير المتفق عليها دولياً على النحو المحدد في اتفاقيات أوسلو وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويجب حل قضايا الوضع النهائي المتعلقة، بما في ذلك الحدود والأمن ووضع القدس ومسألة اللاجئين، من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين. وقال وزير الخارجية إن هذا الإطار سيظل الأساس لرئاسة النرويج لمجموعة المانحين لفلسطين (AHLC). وأكد أنه لكي يكون حل الدولتين مستداماً، يجب أن يكون وفقاً للقانون الدولي. وحذّر من اتخاذ خطوات أحادية. وقال إن أي ضم للأراضي بالقوة أمر غير مقبول ويتنافى مع القانون الدولي.

فنلندا

أصدرت وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية بياناً أشارت فيه إلى أنها ستدرس مقترح الولايات المتحدة الأميركية بشأن السلام بين إسرائيل وفلسطين، وبأنها ستقوم مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي بدراسة الاقتراح بعناية.

وأكدت الخارجية الفنلندية بأن فنلندا تدعم حل الدولتين الذي تم التفاوض عليه بين إسرائيل وفلسطين، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات وتطلعات الطرفين، وكذلك مبادئ القانون الدولي والمعايير الدولية المتفق عليها. وأضاف البيان إنه من المهم أن تبقى عملية السلام في الشرق الأوسط على جدول الأعمال الدولي. وإذا كان الاقتراح الأميركي سيجلب زخماً جديداً لهذه العملية، فإنه موضع ترحيب. وأكد البيان أن أي إجراء انفرادي مخالف للقانون الدولي في هذه المرحلة سيكون له نتائج عكسية وبالتالي يجب تجنبه.

الدنمارك

اعتبر وزير الخارجية الدنماركي بأن المبادرة الأميركية لحل النزاع بين إسرائيل وفلسطين، ستتم دراستها بعناية مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي وأنه سنبحث في كيفية مشاركة الأطراف في عملية التفاوض، وكيف ترتبط هذه المبادرة بالمعايير المتفق عليها دولياً وبالقانون الدولي، مؤكداً أنه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم إلا إذا تفاوض الطرفان وقبلوا شروط حل الدولتين التي ستتبع عن المفاوضات. واعتماداً على ذلك، ستكون أي مبادرة لإيجاد زخم جديد في عملية السلام في الشرق الأوسط محل ترحيب.

السويد

في تغريدة لها بعد إعلان خطة ترامب، أعلنت وزيرة الخارجية السويدية "آن ليند" بأنه يجب أن تستند أي خطة للعلاقات المستقبلية بين إسرائيل وفلسطين إلى القانون الدولي، وأن تكون نتيجة للمفاوضات المباشرة بين الطرفين. وأكدت بأن السويد والاتحاد الأوروبي يدعمون حل الدولتين مع اعتبار القدس عاصمة لكليةهما. وفي تصريح لاحق للفتاة الأولى السويدية اعتبرت الوزيرة أن خطة ترامب لا تتناسب مع المعايير السويدية أو الأوروبية والتي تقوم على احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وأضافت "إن السلام يجب أن يكون عادلاً وأن يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على السواء".

بلجيكا:

عبر وزير الخارجية البلجيكي، فيليب غوفان، في جلسة عامة للبرلمان الفدرالي، عن موقف بلاده من صفقة القرن، حيث أكد أنها تتعد عن التوافق الدولي، كما أدان الاستيطان، وأعلن عن تمسك بلده بحل الدولتين، وأن أي مفاوضات، يجب أن تستند وتحترم المعايير الدولية المتفق عليها، والقانون الدولي، بما في ذلك جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، محذراً من مخاطر أي عملية ضم أحادية الجانب.

لوكسمبورغ

أكد وزير خارجية لوكسمبورغ "إين اسيلبورن" أن بلاده تواصل دعمها لتسوية النزاع



الإسرائيلي الفلسطيني من خلال حل الدولتين على أساس 4 حزيران/ يونيو 1967، مضيفاً إنه يجب التفاوض على هذا الحل بين الطرفين وتلبية التطلعات المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. كما أضاف إنه لا ينبغي استخدام أي مبادرة كذريعة لارتكاب المزيد من انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة أو لتبرير إقامة المستوطنات في نفس الأرض. مؤكداً من جديد على قرار مجلس الأمن رقم 2334.

موقف التشيك:

أكد وزير الخارجية التشيكي توماش بيترجيتشيك أن "صفقة القرن" تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة، وأوضح أن بلاده تدعم بشكل كامل التوافق في الاتحاد الأوروبي الذي يصر على احترام القانون الدولي وحل الدولتين، مؤكداً أن مستقبل مدينة القدس لا يمكن أن يحل من خلال ما جاء في خطة ترامب.

هولندا:

استقبل رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية يوم 5/ 2/ 2020 وزيرة التعاون الإنمائي، والتجارة الخارجية الهولندية، حيث أكدت الوزيرة الهولندية على موقف بلادها الداعم لحل الدولتين، والمنسجم مع المعايير الأوروبية، والقانون الدولي.

2- مواقف دول أخرى:

الموقف الروسي:

أعلنت روسيا أنها ستدرس صفقة القرن، عقب الإعلان عنها، كخطوة متأنية حتى ترى الموقف العربي المشترك، حيث عبر عن ذلك نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف الذي اعتبر أن الشيء الأهم هو أن يعبر الفلسطينيون والعرب عن موقفهم منها، وأن أي تسوية في الشرق الأوسط تتطلب إجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل، معتقداً أن عليهم الانخراط في المفاوضات المباشرة والتوصل إلى حلول توافقية مقبولة للطرفين.

وبعد إعلان الموقف العربي المشترك الراض للصفقة، أكد المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف، بتاريخ 2/ 2/ 2020 على أنه لا يمكن بالعين المجردة رؤية

"صفقة القرن"، مشيراً إلى أنها لا تتوافق مع قرارات مجلس الأمن الدولي، حيث قال في تصريح صحفي "إن رد فعل فلسطين، وعدد من الدول العربية على خطة ترامب، تجعلنا نفكر بمدى قابليتها للحياة.

كما استقبل رئيس دولة فلسطين محمود عباس، بتاريخ 2020/2/4، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، مبعوث الرئيس الروسي، ألكسندر لافرنز، حيث أكد مبعوث الرئيس الروسي، موقف روسيا الداعم لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وأن الصفقة التي أعلنتها الإدارة الأمريكية غير قابلة للحياة، وأطلع سيادته.

الموقف الصيني:

أكدت الصين في بيان لوزارة خارجيتها على أن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحل الدولتين، ومبدأ الأرض مقابل السلام وغيرها من الإجماع الدولي، "تشكل الأساس لحل القضية الفلسطينية"، مشيرة إلى ضرورة الاستماع إلى آراء ومقترحات الأطراف الرئيسية، خاصة الجانب الفلسطيني.

موقف جنوب إفريقيا:

أكدت جنوب إفريقيا، أنه لا يمكن سوى للمبادرات التي يتم إعدادها بمشاركة كاملة مع الشعب الفلسطيني تحقيق السلام الدائم، وترى دائماً أن من شأن الحوار الحقيقي والشامل والمفتوح التغلب على المأزق الراهن. وترى جنوب إفريقيا بأنه يتم الشروع بعمليات السلام من خلال الالتزام التزاماً صادقاً بالحوار ابتغاء تحديد الحلول الدائمة. وأوضح البيان أن جنوب إفريقيا تواصل دعم الجهود الدولية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل ضمن حدود معترف بها دولياً، استناداً إلى الحدود التي كانت قائمة في 4 حزيران/ يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقاً للقرارات الأممية ذات الصلة، والقانون الدولي، والمعايير المتفق عليها دولياً.

وأكدت جنوب إفريقيا على موقفها المبدئي المتمثل في أنه ينبغي ألا تسمح أي عملية



سلام بتحوّل الدولة الفلسطينية إلى كيان خالٍ من السيادة، والتواصل الجغرافي، ومقومات البقاء الاقتصادية. إذ من شأن سماح عملية السلام بذلك أن يضاعف إخفاق الجهود السابقة الرامية إلى صنع السلام، ويسرع نهاية خيار حل الدولتين، ويُلحق ضرراً فادحاً بقضية السلام الدائم للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

موقف ليبيريا:

رحّبت الحكومة الليبيرية بكشف النقاب عن خطة جديدة لعملية السلام في الشرق الأوسط تهدف إلى إيجاد حل دائم لواحد من أطول الصراعات في العالم، حيث حثت جميع الأطراف على الاطلاع على خطة بعقول متفتحة والتي تعكس بوعي ما تحمله شعوبها بالفعل على مدى العقود القليلة الماضية، معلنة أنها تقف على أهبة الاستعداد لالتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الجهود المستمرة التي تؤدي إلى وضع خطة سلام عملية وشاملة تفيد جميع الأطراف.

موقف اليابان:

بتاريخ 4/2/2020، التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مع السيد ماساهارو كونو المبعوث الياباني لعملية السلام في الشرق الأوسط لبحث تداعيات "صفقة القرن"، حيث عبّر المبعوث الياباني عن استمرار دعم بلاده لحل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية، مبيّناً أن موقف بلاده ثابت ولم يتغير بهذا الخصوص.

موقف ماليزيا:

بتاريخ 8/2/2020، أشار السيد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا خلال افتتاح أعمال المؤتمر الثالث لـ"رابطة برلمانين من أجل القدس" في كوالالمبور أن الخطة الأميركية المقترحة للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين "غير مقبولة تماماً" و"جائرة"، وأنها تقدم مدينة القدس للجانب الإسرائيلي على طبق من فضة، في تجاهل تام لمشاعر ملايين المسلمين والمسيحيين في العالم، معتبراً أن هذه الصفقة لن تجلب سوى مزيد من الصراع في المنطقة، وسوف تثير مشاعر غضب مليارات الأشخاص في العالم.

موقف البرازيل:

جاء في بيان وزارة الخارجية البرازيلية، أن الحكومة البرازيلية ترحب بخطة السلام، والتي تضع رؤية واعدة لاستئناف الطريق نحو الحل المنشود للصراع الإسرائيلي-الفالسطيني بعد أكثر من سبعة عقود من الجهود الفاشلة، وحثت كل من الإسرائيليين والفلسطينيين على أخذ الخطوة على محمل الجد وبدء مفاوضات من الأسس الموضحة هناك، واعتبرت أن الخطة تتوافق مع المبادئ الدستورية التي تحكم السياسة الخارجية للبرازيل، ولا سيما الدفاع عن السلام ونبذ الإرهاب وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وهذه الطريقة ستكون البرازيل مستعدة للمساهمة في عملية بناء السلام بالطرق التي تبدو الأنسب.

مجلس الأمن:

توجه الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلى نيويورك يوم الاثنين 10 / 2 / 2020، وسيلقي كلمته أمام أعضاء مجلس الأمن الثلاثاء 11 / 2 / 2020، وكان جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأميركي والمهندس الرئيسي لخطة الإدارة الأميركية للسلام في الشرق الأوسط قد أطلع أعضاء مجلس الأمن الـ14 على الخطة في جلسة مغلقة ظهر هذا الخميس 6 / 2 / 2020 كخطوة استباقية لتخفيف التأثير للجلسة التي سيعقدها الرئيس عباس أمام المجلس وفقاً لما تداولته الصحف.

ثانياً: الصفقة في الصحافة الإسرائيلية

- تناولت الصحف الإسرائيلية موضوع صفقة القرن على فترتين، فترة ما قبل الإعلان عنها، وما بعد، حيث أوردت أغلب المقالات المنشورة قبل الصفقة بعض تفاصيلها، وتحدث العديد من الكتاب الإسرائيليين بأنها صفقة مربحة وأنها من أكثر المواقف ملاءمة لإسرائيل تصدر عن رئيس أميركي على الإطلاق بشأن الصراع "الإسرائيلي - الفلسطيني" وعلى إسرائيل ألا تترك هذه الفرصة التاريخية التي قدمها الرئيس الأميركي ترامب، وأشار البعض إلى أن تلك الخطة ستأتي انعكاساً لما تطلبه إسرائيل وحسب رغبتها في الحل.



- وفي هذا الإطار نشرت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية بتاريخ 27 / 1 / 2020 مقالا للكاتب "عاموس يدلين" بعنوان "لنتبنى الخطة ولنستعد لها" أبدى فيه تفاؤله الكبير بأن توفر خطة ترامب أجوبة جيدة للمسائل الجوهرية الأربعة (الحدود، القدس، اللاجئين والأمن)، والتأكد من بقاء إسرائيل كدولة يهودية، وأشار إلى أنه يجب أن تراعي الخطة الحقائق التي نشأت على الأرض منذ 1967 وأن تنقل رسالة حادة إلى الطرف الفلسطيني عن الثمن الذي يتحمله رفضهم التاريخي، وأن الزمن لا يلعب في صالحهم.

- فيما نشرت صحيفة "إسرائيل اليوم" مقالاً تحليلياً بتاريخ 27 / 1 / 2020 للكاتب افرام عنبار بعنوان "الأردن لن يكون عائقاً" أشار فيه بأن أمام إسرائيل فرصة مناسبة لدفع ترسيم الحدود الأمنية لدولة إسرائيل في الشرق مع الأردن، وأنه لن تكون هناك مشكلة معه في حال ضم الغور، خاصة في حال اعتراف القوة العظمى في العالم بذلك، حيث سيكون الأردن مضطراً لقبوله لأجل استمرار المساعدات الاقتصادية الأميركية له واستمرار مدّ إسرائيل له بالمياه التي يحتاجها والتي ترد من إسرائيل، واختتم مقاله بأنه حان الوقت للتشبث والتشدد بحدود قابلة للدفاع وحساسة تجاه المسألة الديموغرافية أيضاً، كما نشرت صحيفة "هآرتس" مقالاً للكاتب الإسرائيلي "نوعالنداو" أشار فيه إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي كرر مرراً في الماضي أن إسرائيل لن تعترف باللاجئين الفلسطينيين على الإطلاق، وهو الحال الذي ستتضمنه خطة ترامب، أما بالنسبة للمستوطنات فإن الخطة ستسمح بتطبيق السيادة الإسرائيلية على الغالبية العظمى من المستوطنات، وليس فقط على الكتل كما اقترحت الخطط السياسية الأخرى في الماضي، ومع ذلك فإن السيادة على جميع المستوطنات لا تعني أنه لن يتم إجلاء مستوطنين على الإطلاق، لأن الكثير منهم يعيشون في مواقع استيطانية من غير المرجح تشريعها، نتيجة لذلك قد يكون الجانب الآخر للعملة هو إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية التي يعيش فيها آلاف المستوطنين، بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل ألا يتم تضمين 15 مستوطنة في التواصل الإقليمي لإسرائيل وسيتم تعريفها على أنها جيوب في الأراضي الفلسطينية، وقد تظهر قائمة بأسماء هذه المستوطنات بشكل واضح في الخطة.

- وبعد إعلان خطة ترامب - ننتباهو، أوردت الصحف الإسرائيلية مقالات تحليلية

تناولت معظمها بعض بنود الصفقة وأبرز المكاسب التي ستحصل عليها إسرائيل وماذا يجب على الفلسطينيين أن يفعلوه إذا ما أرادوا دولة فلسطينية، فيما اعتبر آخرون أن هذه الصفقة الأميركية جاءت أساساً لإنقاذ رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو الصديق المقرب لترامب من مشاكله التي يواجهها في ساحتي القضاء والانتخابات، وأن الصفقة تهدف في الأخير إلى القضاء على حل الدولتين وإقامة دولة ثنائية القومية.

- وفي هذا الإطار، أشارت صحيفة "هآرتس" في افتتاحيتها بتاريخ 29/1/2020 إلى أبرز النقاط التي وردت في الصفقة وأبرز المكاسب التي ستحصل عليها إسرائيل، حيث إنه سيتم إلغاء نظام الحكم العسكري في المستوطنات وإزالة جميع القيود على البناء خلال أسابيع من إعلان المبادرة وسيتم تطبيق السيادة على 30 بالمئة من الضفة وعلى غور الأردن، وجميع المستوطنات في يهودا والسامرة. وأشارت الصحيفة إلى ما قدمته وستقدمه الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل وهي، حسب ما ذكرت، الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، ووضع شروط لإقامة دولة فلسطينية، منها التنازل عن حق العودة، الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، الاعتراف بحدود إسرائيل الجديدة وبالقدس عاصمة الموحدة عاصمة إسرائيل، الموافقة على السيطرة العسكرية غرب الأردن، وقف تحويل الرواتب إلى "الإرهابيين"، وقف التحريض في نظام التعليم، حق النقض على أي قرار ضد إسرائيل في مجلس الأمن.

- كما نشرت الصحيفة نفسها بتاريخ 31/1/2020 مقالاً للكاتب الإسرائيلي عاموس هرثيل بعنوان: "محبة ترامب لإسرائيل قد تنتهي بشق الطريق إلى دولة ثنائية القومية" أشار فيه إلى أن الخطة الفخمة التي قدمها ترامب لن تسفر عن اتفاق سلام، وهو ما بدا واضحاً منذ الوهلة الأولى لعرضها، واعتبر الخطة مساعدة هوائية هائلة أخرى، قدمها ترامب لصديقه رئيس الوزراء بنيامين نتياهو وسيوضح في النهاية أن حجمها صغير جداً، عندما يتوجه الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع في أوائل شهر آذار/ مارس، للمرة الثالثة خلال 11 شهراً، وبالرغم من أنها تهدف لدعم نتياهو إلا أنها لن تساعد في مواجهة المتاعب التي يجدها، حيث تم في نفس الأسبوع تقديم لائحة الاتهام ضده إلى المحكمة المركزية في القدس، بعد أن اضطر إلى الانسحاب من المعركة على الحصانة وأن الرئيس الأميركي لم يجد طريقة لإنقاذه، وأشار الكاتب إلى الإجراءات



الإسرائيلية الأميركية التي كان من المفترض الإعلان عنها لضم سريع للمستوطنات عقب إعلان الخطة، إلا أن ذلك باء بالفشل بعد أن قيل للأميركيين إن صدور ضوء أخضر من ترامب لتنفيذ الضم الفوري يمكن أن يعيق الخطة بأكملها، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تأجيل هذه الخطوة التي لن تحدث قبل الانتخابات الإسرائيلية ما يعني صعوبة في الاستمرار بتسويق الخطة إلى اليمين الأيديولوجي العميق والذي يجد، مع مرور الوقت، المزيد من العيوب في صفقة القرن، كما أن الرئيس الأميركي بوضعه هذه الخطة المعاكسة لاتفاقية أوسلو دون الاكتراث بأي عواقب، ليس الهدف منها إقامة السلام بقدر ما تهدف إلى إدامة مشروع الاستيطان في الأراضي المحتلة وإلغاء إمكانية تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، على الرغم من التحدث عن قيام دولة فلسطينية في وقت لاحق، إلا أن رؤية الدولتين سوف يتم دفنها أخيراً مما يمهد الطريق لإقامة دولة واحدة ثنائية القومية.

- كما نشرت صحيفة "هآرتس" مقالاً للكتاب الإسرائيلي "نوعا لندوا" بتاريخ 2020 / 2 / 2 أشار فيه بالتحليل لعدة نقاط من خطاب الرئيس الأميركي ترامب أثناء الإعلان عن صفقة القرن وصفها بالمتناقضة، وأن الخطة ليست كما اتضح للعالم بأنها الاقتراح الأخير للحل، وأن الوقوف على خطاب ترامب يشير إلى غير ذلك، بل إنها قابلة للتعديل، حيث:

• أكد ترامب أن نتياهو وجانتس قاما بإخباره قبل الإعلان "أنهما مستعدان لدعم الرؤية كأساس للمحادثات المباشرة مع الفلسطينيين" بمعنى أنه يمكن تغيير الخطة خلال المفاوضات بين الطرفين، وهذا يعني أن الخطة ليست هي الاقتراح النهائي للحل، وقد تعزز هذا الرأي في المقابلات التي أجراها جارد كوشنر، الذي قال عدة مرات إن الفلسطينيين ما زالوا مدعويين لمناقشة تفاصيل الخطة مع الولايات المتحدة، وهذا يتناقض بشكل مباشر مع التصريحات بأن الولايات المتحدة ستعترف فوراً بالسيادة الإسرائيلية في المناطق، وبالتالي فإن المتوقع أن تكون هناك مفاوضات مع الفلسطينيين على النسب المئوية للأراضي.

• أشار ترامب إلى أن الولايات المتحدة "اعترفت بالسيادة الإسرائيلية في المناطق،

والتي تنص رؤيته على أنها جزء من دولة إسرائيل"، وأضاف بشكل دراماتيكي إن هذا "مهم جداً". وهذا يعني أن الولايات المتحدة مستعدة للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في المناطق - ولكن رهناً بعمل اللجنة التي ستكلف بترسيم الحدود النهائية، ولو كانت فعلاً تريد ذلك فقد كانت هناك سنوات كافية لتخطيط هذه الخرائط، لكن الإدارة الأميركية تركت فترة بين إطلاق البرنامج وتدابير الضم بسبب الرغبة في تجنيد الدعم العربي للصفقة، الأمر الذي تسبب بخيبة أمل إسرائيلية، لكن المسؤولين الإسرائيليين يأملون بأن يؤدي رفض جامعة الدول العربية لمخطط ترامب إلى تقريب إعطاء الضوء الأخضر للضم.

آراء الأحزاب الإسرائيلية حول صفقة القرن:

- اعتبرت صحيفة "إسرائيل هيوم" الإسرائيلية، بتاريخ 1/ 2/ 2020 أن إعلان الرئيس ترامب خطته للسلام في الشرق الأوسط بمثابة لون جديد من ألوان الدعاية الانتخابية لحزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، لاسيما مع اقتراب موعد انتخابات الكنيست بداية شهر آذار/ مارس المقبل، ورسمت الصحيفة الإسرائيلية خريطة لخطة ترامب للسلام أمام صناديق الاقتراع من أجل كسب ود الناخبين في إسرائيل، في وقت تشهد فيه شعبية نتنياهو في إسرائيل، عقب إعلان لائحة الاتهام ضده في جرائم فساد.

- كما اختلفت الأحزاب الإسرائيلية فيما بينها على خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط، غير أن حزب الليكود الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو كان الحزب الوحيد الذي رحب بالاتفاق، أما اليمين الديني المتشدد الذي يضم "يهوديت هتوراه- يمينا - شاس" فقد دغدغ مشاعر الحريديم، مؤكداً رفضه للخطة، إذ كيف يقبل بخطة تنص على إقامة دولة فلسطينية، حتى وإن كانت منقوصة السيادة ومنزوعة السلاح.

- أما اليسار، فيختلف على تحفظه، فمنهم من يتحفظ على توقيتها، الذي يتزامن مع الانتخابات الإسرائيلية التي ستجري في 2 آذار/ مارس، قريباً من محاكمة رئيس الحكومة بنيامين نتياهو، ومنهم من تحفظ على تضمينها "خطوات أحادية الجانب"،



كضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية، مؤكداً أن الحل يجب أن يكون "بموافقة الفلسطينيين".

- أما "القائمة العربية المشتركة"، وهي القائمة التي تضم النواب العرب في الكنيست، فهي الوحيدة التي رفضت الخطة بأكملها، بل واتهمتها بـ "تكريس الاحتلال والاستيطان"، وانتهزت الأحزاب الإسرائيلية ردودها على الصفقة، بمحاولة كسب أكبر عدد ممكن من الأصوات.

- وقالت كتلة "أزرق - أبيض" البرلمانية، أكبر كتل الكنيست، إن خطاب ترامب "المهم والتاريخي، يتماشى تماماً مع مبادئنا السياسية والأمنية"، مشيرين إلى أن الخطة "ستكون أساساً قوياً وملائماً، لتعزيز التسوية السلمية مع الفلسطينيين، لكن شريطة الحفاظ على تسويات إسرائيل مع الأردن ومصر، بل وتوسيعها مع دول أخرى في المنطقة"، وحسب "أزرق - أبيض"، فإن كل هذه الأمور يجب أن "تخضع لترتيبات أمنية، كما أكد ذلك رئيس "أزرق - أبيض" بيني جانتس، في حديثه مع ترامب في البيت الأبيض".

- أما الكتلة الثالثة في الكنيست، "القائمة المشتركة"، التي تمثل الأحزاب العربية في إسرائيل، فقد أعلنت في بيان لها رفض الصفقة، معتبرة أنها "تكسر الاحتلال والاستيطان"، واعتبرت في بيان أن "هذه الصفقة ليست خطةً للسلام، بل هي مخطط لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني، ومنع السلام العادل"، موضحة أن خطة السلام تعمل على "تصفية حقوق الشعب الفلسطيني"، مؤكدة "رفضها القاطع جملة وتفصيلاً"، وأشارت القائمة إلى "تواطؤ معظم القوى السياسية الفاعلة على الساحة السياسية في إسرائيل مع هذا المخطط، لاسيما حزب "أزرق - أبيض" وقطاعات من "اليسار الصهيوني".

- وفي تطور آخر، ذكرت هيئة الإذاعة والبريد التلفزيوني الإسرائيلي أن غالبية الإسرائيليين يرفضون خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتعلقة بالسلام في الشرق الأوسط، إذ أوضح استطلاع للرأي، أجرته هيئة الإذاعة والبريد التلفزيوني الإسرائيلي، أن 61 بالمئة من الإسرائيليين يعتقدون أن خطة ترامب لن تؤدي إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين مقابل 10 بالمئة لم يبدو أي اعتراض على الخطة.

- وحول ارتفاع فرص نتياهو في الفوز في انتخابات الكنيست المقبلة التي ستجري في شهر مارس المقبل، أكد المستطلعة آراؤهم أن زعيم حزب "باني جانتس" سيفوز بـ34 مقعداً مقابل 33 مقعداً لحزب الليكود بزعامة بنيامين نتياهو، مؤكداً أن خطة ترامب محاولة لتجميل وجه نتياهو الفاسد.

- وفي السياق ذاته، قال د.بني بورات "أستاذ في كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس"، في مقال تحليلي له، بعنوان "إجماع إسرائيلي جديد: حل الدولة ونصف الدولة" بصحيفة "يديعوت أحرونوت"، بتاريخ 2020/2/3، إن خطة ترامب نجحت في تحقيق إجماع الأغلبية الإسرائيلية لأول مرة، فقد محت الفوارق بين الليكود و"أزرق أبيض" اللذين اتفقا على أن هذه الخطة هي المسار المرغوب، فلأول مرة، حدث توافق فعلي بين القسم الأكبر من الأحزاب الصهيونية الكبيرة على الخطوط العريضة العامة لمستقبل المناطق [المحتلة]، مثل هذا التوافق لم يكن قد تحقق من قبل في إسرائيل منذ أن بدأ النقاش بشأن مستقبل الضفة الغربية، واتضح الآن أن الأغلبية الإسرائيلية ترفض كلا الرؤيتين، رؤية الدولتين ورؤية الدولة الواحدة، وتتبنى بدلاً منهما، الرؤية التي يمكن تسميتها بـ"رؤية الدولة ونصف الدولة"؛ أي دولة يهودية تضم القدس الكاملة، وتجمعات المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، والمناطق الإستراتيجية ذات الأهمية الأمنية، وإلى جانبها كيان فلسطيني هو أقل من دولة، يشمل أجزاء مقلصة من الضفة الغربية وله صلاحيات محدودة تماماً، ومن الواضح أن ثمة مجموعات في الهوامش، من اليمين ومن اليسار، ستبقي على رفضها لهذا المسار، وستواصل التمسك بواحدة من الرؤيتين السابقتين، لكن يبدو أن الأغلبية الإسرائيلية قد شقت لنفسها طريقاً جديداً بينهما.